

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**تصور مأمول للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية
مقدم لندوة التعليم الثانوي**

المعقودة في وزارة المعارف في يوم
الأحد الموافق ١٩/٨/١٤١٧هـ

إعداد

**عبد العزيز بن عبد الوهاب الباطين
الأستاذ في قسم التربية - كلية التربية
جامعة الملك سعود بالرياض**

مقدمة :

منذ عام ١٣٩٥هـ والتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية يشهد سلسلة من التجديدات والتغييرات في هيكله وأهدافه ومناهجه وأساليبه . ولم تحدث هذه التجديدات والتطورات بشكل عشوائي أو نتيجة للصدفة بل هي ثمرة جهود المسؤولين في وزارة المعارف والمهتمين من خارجها واداركهم بأهمية دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات الخطط التنموية للمجتمع السعودي . والمرحلة الثانوية تمثل حلقة هامة في سلسلة المراحل التعليمية، فإلى جانب استقبالها للطلبة واعدادهم لمواصلة التعليم الأعلى فإنها تتحمل عبء اعداد العناصر البشرية لتنفيذ خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي .

إن الجهود المخلصة للمسؤولين عن التعليم في مجال تنويع التعليم الثانوي السعودي تمثل استجابة واعية لمواجهة سلبيات التعليم الثانوي التقليدي وللحد من إقبال الطلبة غير المتوازن على فروعه . وقد تكلفت تلك الجهود في ايجاد صيغ متنوعة داخل المدرسة الثانوية أسهمت نسبياً في تضيق الفجوة بين التعليم النظري الأكاديمي والتعليم الفني والمهني .

ومع أن المدرسة الثانوية الحالية تضم عدداً من التخصصات لتقابل ميول الطلبة وقدراتهم واستعداداتهم وتلبي احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الفنية المدربة ، إلا أن إقبال الطلبة الشديد على بعض التخصصات النظرية الأكاديمية بتأييد من أولياء أمورهم وعزوفهم عن التخصصات الأخرى أفقد هذه المدرسة الفنية توازنها وأبعدها عن تحقيق أهدافها الخاصة في توفير الأطر المتوسطة من العمالة الوطنية . وبعبارة أخرى ، ظل التعليم الثانوي العام أكاديمياً في توجهاته واستمر يمارس مهامه الأساسية في اعداد خريجه إلى التعليم الجامعي وعدم اعدادهم الاعداد المناسب للاندماج في الحياة العملية للمجتمع السعودي .

إن قضية إصلاح التعليم الثانوي وتطويره هي مسؤولية مشتركة بين عدد من الجهات تمثل وزارة المعارف إحدى هذه الجهات المهمة . فالتعليم الثانوي يؤثر ويتأثر في مراحل التعليم السابقة واللاحقة له ، ويشترك مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في تحقيق بعض الأهداف ، ويسهم في تزويد مؤسسات الانتاج بالكوادر البشرية المدربة . وعليه ، فإن الحل الجذري لهذه القضية يتطلب وضع خطة وطنية شاملة تضم جميع الأطراف المعنية في الأمر . ويمكن لوزارة المعارف أن تضع بعض الحلول لتحسين صورة المدرسة الثانوية العامة وتفعيلها .

أولاً - لمحة تاريخية موجزة عن تطور التعليم الثانوي :

إن عملية الفصل بين التعليم النظري والعملي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه التربية في العصر الحديث ، وتمتد جذور هذه المشكلة إلى الفكر التربوي المثالي لدى اليونانيين الذين آمنوا بسمو العقل على الجسم وبالتالي غلبوا سمو الفكر على العمل اليدوي (١) . وكان لهذا الفكر التربوي أثر واضح على الأنظمة التعليمية الغربية على مر العصور . فظل التعليم الأوروبي حتى منتصف هذا القرن الميلادي يمثل مسارين متوازيين في كل دولة أوروبية وكان ذلك انعكاساً لطبيعة المجتمع الأوروبي الذي يمثل عدداً من الطبقات المتمايزة (٢) . فالمدار الأول يسمى بالتعليم اللازم وهو خاص بأبناء العامة يتلقى فيه الناشئة تعليماً حرفياً وهدفه الإعداد للعمل والخدمة ، وكان في بداياته يعتبر تعليماً منتهياً غير متصل بالمراحل الأخرى . أما المدار الثاني فيسمى بالتعليم اللائق وهو خاص بأبناء الطبقات المتنفذة بالمجتمع الأوروبي ويتلقى فيه الناشئة تعليماً أكاديمياً هدفه الإعداد للمناصب القيادية العليا في المجتمع وهو تعليم متصل يمكن طلابه من مواصلة تعليمهم الثانوي والجامعي .

فكان التعليم الثانوي منذ نشأته وحتى القرن العشرين خاص بأبناء الطبقات المقتدرة على دفع نفقات التعليم ، ومناهجه تؤكد على الدراسات الكلاسيكية كاللغة اليونانية واللاتينية وكان قائماً على تنظيم ثنائي يفصل بينه وبين التعليم الابتدائي المتاح لعامة الأطفال (٣) . إلا أن التغيرات الكبيرة التي تعرضت لها المجتمعات الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية والحركات الديمقراطية ساعدت في إطالة المدة الزمنية للدراسة في مدارس المدار الأول «اللازم» لتستجيب للوضع الأوروبي الجديد (٤) . وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت معظم الدول الأوروبية بالتعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية . وبذلك أصبحت المدرسة الثانوية الأوروبية جزءاً من السلم التعليمي الإلزامي المجاني بعد أن كانت مقتصرة على أبناء الصفوة (٥) .

أن المهتمين والمتتبعين لنشأة التعليم الثانوي العربي وتطوره يدركون أن المدرسة الثانوية العامة العربية خلال مراحل تطورها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالمدرسة الثانوية الأوروبية . ويرى أحد الكتاب العرب الخليجيين أن نظام التعليم في العالم العربي هو «نظام تربوي انتقل إلينا من مجتمعات أخرى ، فجذوره وخلفياته والعوامل التي أسهمت في تكوينه لم تنبع كلها من أرضنا» (٦)، وقد أشار البسام إلى أن التعليم الثانوي العربي نوعان رئيسيان هما تعليم عام وتعليم مهني ويكاد التمايز والإنفصال بينهما أن يكون قاطعاً وتاماً (٧).

ومنذ بداية عقد الستينيات ميلادية والدولة العربية تسعى جاهده لفتح أبواب المدرسة الثانوية النظرية الأكاديمية أمام جميع أبناء المجتمع العربي ، وذلك من منطلق المساواة والعدالة الإجتماعية ... الخ . وقد نتج عن ذلك أن تخرج عدد كبير من الشباب العربي من المدرسة الثانوية، إلا أن معظمهم لم يجد له مقعداً في التعليم الجامعي ولم يعدوا للانخراط في الحياة العملية . فبرزت ظاهرة بطالة المثقفين لأنها نتيجة حتمية للتوسع الكمي غير المدروس في قبول الطلبة في المدارس الثانوية التقليدية النظرية . حيث أن المدرسة الثانوية النظرية أنشئت أصلاً لتقابل احتياجات طبقة محدودة من المجتمع الأوربي ، وما يؤكد ذلك هو أن الدول الأوربية بعد أن أخذت بالتعليم الإلزامي المجاني لكل أبناء المجتمع بدأت تتخلص تدريجياً من هذا النمط وتتجه إلى تنويع هذا التعليم وأزالت الحواجز الوهمية الفاصلة بين الثقافة النظرية والمهنة .

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية - بحمد الله وفضله - لم تخضع يوماً ما لسيطرة أجنبية ، إلا أن العلاقة الوثيقة التي تربط بين المجتمع السعودي والمجتمعات العربية كان لها أثر في هيكلية التعليم الثانوي السعودي وتوجهاته . فعند إنشاء التعليم الثانوي السعودي عام ١٣٥٥هـ والتمثل بمدرسة واحدة يطلق عليها مدرسة تحضير البعثات طلبت مساعدة الأخوة الأشقاء للتدريس فيها ثم استقبال خريجها للدراسة في جامعاتهم . وحتى يلتحق خريج مدرسة تحضير البعثات بإحدى الجامعات العربية دون عناء ومشقة،

أضطر المسؤولون عن مدرسة تحضير البعثات إلى تصميم مناهجها وتنظيمها بما يتلاءم ومتطلبات تلك الجامعات ، وخاصة الجامعات المصرية . ويمد عام ١٣٧٧هـ عاماً حاسماً في استقلالية التعليم الثانوي السعودي عن غيره، وذلك لانشاء جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقاً) ومنذ ذلك الحين والتعليم الثانوي السعودي مرتبط بالتعليم المالي السعودي .

ثانياً - دواعي إصلاح التعليم الثانوي :

بدأ المسؤولون عن التعليم في المملكة العربية السعودية محاولات مخلصه وجادة في إصلاح بنية التعليم الثانوي منذ فترة طويلة ، إلا أن تسارع خطوات التطور الحضاري والاقتصادي جعل المسؤولين يدركون أهمية مواكبة تلك التطورات وأثرها في بناء الإنسان السعودي المتطلع إلى مستقبل أفضل . ويمكن إجمال دواعي إصلاح التعليم الثانوي فيما يلي :

- ١- غلبة الطابع النظري الأكاديمي وسيطرت على مناهج التعليم العام إجمالاً والتعليم الثانوي خاصة ، وذلك نتيجة لعدم الربط بين النظرية والتطبيق.

- ٢- قصور التعليم الثانوي عن طلبية مطالب المجتمع واحتياجاته من القوى البشرية المدربة التي يحتاجها في بناء نهضة .

- ٣- الإهتمام بالجوانب الكمية للتعليم بشكل عام كان له آثار إيجابية كثيرة إلا أن الأثر السلبي على نوعية التعليم وتوازنه كان واضحاً ، فأصبحت بعض التخصصات الأكاديمية التقليدية متوافرة بكميات أكثر من احتياجات المجتمع في حين توجد هناك حاجة ماسة إلى بعض التخصصات المهنية والفنية .

- ٤- تنظيم النهج على أساس المواد الدراسية المنفصلة أدى إلى زيادة عدد المقررات الدراسية وإلى تفتيت المعرفة الإنسانية بشكل مبالغ فيه . أن تطبيق منهج المواد الدراسية المنفصلة في المرحلة الثانوية العامة هو نتيجة للتأثير التعليم الجامعي التخصصي ، علماً أن التعليم الثانوي هو تعليم عام وليس تخصصياً .

- ٥- أن نتائج الدراسات النفسية والتربوية تشير إلى أن كل فئة عمرية تشترك بخصائص وسمات نفسية وعقلية وإجتماعية ينبغي مراعاتها في عملية التدريس ، وتصميم المنهج الدراسي وأنشطته ، وتنظيم السلم التعليمي ، ومن هذا المنظور أثرت القضية التالية ، وهي :
«هل الصف التاسع تابع للمرحلة المتوسطة ؟ أم أنه تابع للمرحلة الثانوية؟!»
- ٦- تداخل أهداف المدرسة الثانوية العامة مع أهداف التعليم الثانوي الموازي والتمثل بالتعليم الفني والمهني ، له أثر سلبي على توسع المدرسة الثانوية العامة خاصة في التخصصات التقنية والإدارية .
- ٧- ضعف التنسيق والتنظيم بين المرحلة الجامعية والمرحلة الثانوية ، أدى إلى استمرار الطلب الإجتماعي على التخصصات الأكاديمية النظرية .

ثالثاً - أهم صيغ اصلاح التعليم الثانوي وانجاهاته:

إن استعراض بعض الصيغ الجديدة في التعليم الثانوي وتنظيمه بهدف تحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني ومواجهة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي :

- ١- ادخال الدراسات العملية والتقنية في مناهج التعليم العام : ويقصد بالدراسات العملية والتقنية تلك المقررات الدراسية ذات الطبيعة التطبيقية التي تطعم بها المناهج الدراسية النظرية بهدف تحقيق التكامل بين التعليم العام والتعليم الفني . وأن تكون هذه الدراسات جزءاً أصيلاً من برامج التعليم العام متاحاً لكل طالب بقصد التعرف على مبادئ التقنية وعالم العمل (٨). وتتخلص أهداف ادخال الدراسات العلمية بما يلي (٩) :

أ - تعديل نظم التعليم لتصبح قادرة على مقابلة الاحتياجات الفردية والإجتماعية .

- ب - تعديل الاتجاهات من خلال تنمية اهتمام الطلاب بالتكنولوجيا الحديثة وحب العمل وتقديره .
- ج - اكساب الطلاب بعض المهارات العملية المفيدة .
- د - تحسين العملية التعليمية من خلال التوازن بين النشاطات النظرية والعملية .
- هـ - توسيع أفق خيال الطلاب وتنمية قدراتهم على الابتكار .
- و - تحقيق المتطلبات المسبقة للدراسات المهنية والفنية الأكثر تقدماً .
- ز - الملاحظة والتوجيه وذلك من خلال تزويد الطلاب بقواعد أفضل في مجال التوجيه والارشاد التربوي والمهني و إتاحة الفرصة أمام الطلاب الموهوبين والمهتمين بالمجالات غير الأكاديمية ليتمكنوا من إظهار بعض ميولهم الطبيعية .

ومما تجدر الإشارة له ، هو أن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية أجرى تجربتين مبكرتين على مستوى المرحلة المتوسطة طبق فيهما أسلوب ادخال الدراسات العملية والتقنية في مناهج التعليم المتوسط .

التجربة الأولى :

كانت في عام ١٢٨٠هـ واطلق عليها مسمى المتوسطات النموذجية وكانت منتشرة في المنطقة الشرقية . ولم تستمر تلك المتوسطات في العمل طويلاً حتى أقيمت . وقد علل أحد الباحثين سبب عدم نجاح هذه التجربة إلى أن قناعة المسؤولين في نشر التعليم المتوسط وتعميمه في تلك الفترة المبكرة كانت أكبر من التفكير في تحسين مستوى نوعيته (١٠) .

التجربة الثانية :

كانت في عام ١٢٨٨هـ واطلق عليها مسمى المتوسطات الحديثة . وقد تم تقويم التجربة عام ١٢٩٥هـ وتبين أن التجربة ناجحة . وفي مطلع القرن الهجري الحالي تم تصفية هذه المتوسطات وقد عزى سبب ذلك إلى عدة أسباب من أهمها « انفصال الإدارة العامة للتعليم الفني عن وزارة المعارف وانضمامها إلى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ... حيث

أصبح التعليم النظري الأكاديمي من اختصاص وزارة المعارف في حين أصبح التعليم الفني والمهني من اختصاص المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني» (١١) . وقد أكد التطوير التربوي بوزارة المعارف على أن من أسباب فشل هذه التجربة هو ظهور الازدواجية في الاشراف على هذه المدارس بين الإدارة العامة للتعليم والإدارة العامة للتعليم الفني(١٢). علماً أن بعض الدول العربية تطبق حالياً مبدأ ادخال الدراسات العملية في مناهج المرحلة المتوسطة ، ومن الدول الخليجية التي نجحت في تطبيق هذا المبدأ هي دولة الكويت ودولة البحرين .

-٢- نظام المدرسة الشاملة :

بدأ التعليم الشامل وتطور في المجتمعات الصناعية كاستجابة طبيعية لحاجة سوق العمل المتنامية، ويعد التعليم الشامل من أبرز مظاهر التجديد في بنى التعليم الثانوي (١٣) . وقد أطلق على هذه المدرسة بالشاملة لانها أولاً : تضم طلاباً من مختلف القدرات والاستعدادات ومن مختلف الشرائح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ثانياً : تضم في مناهجها الثقافة النظرية الأكاديمية إلى جانب الثقافة الفنية والمهنية بفرض القضاء على النظام التقليدي المتمثل بالفروع المتوازية الذي يؤكد على الفصل اللامنطقي بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني . ومن أهم سمات المدرسة الشاملة ما يلي (١٤) :

- أ - تعد طلابها إلى المواطنة والمهنة ولمواصلة التعليم الجامعي .
- ب - تتيح الفرصة لتربية متكاملة تجمع بين الطلاب في ثقافة عامة مشتركة بقصد إزالة الحواجز بين الجوانب الأكاديمية والتطبيقية.
- ج - تقبل طلابها دون انتقاء .
- د - توفر مجموعة كبيرة من المقررات الثقافية العامة والتكنولوجية والمهنية تتناسب مع قدرات وميول واستعدادات طلابها . ويتم توجيه طلابها إلى اختيار المقررات الدراسية والتخصصات المناسبة لهم من خلال نظام توجيه تربوي ومهني عالي الجودة والذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لهذه المدرسة .

- هـ - تربط حركة التعليم في المجتمع بحركة العمل .
و - تدرب طلابها من خلال الثقافة للتكامل التي توفرها على النظرة الكلية الشاملة لمشكلات الحياة التي يواجهونها .

ومن الجدير ذكره هو أن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بدأ في تطبيق التعليم الشامل منذ عام ١٣٩٥هـ واستمر في محاولات حتى الوقت الراهن . وتعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في مجال تطبيق التعليم الشامل ، رغم حداثة تعليمها الثانوي قياساً ببعض الدول العربية المتقدمة . ويمكن إيجاز تجارب المملكة في مجال التعليم الثانوي الشامل :

التجربة الأولى :

تتمثل التجربة الأولى بانعشاء المدرسة الثانوية الشاملة عام ١٣٩٥هـ .
التجربة الثانية :

تتمثل هذه التجربة بإنشاء المدرسة الثانوية المطورة عام ١٤٠٥هـ ،
وسميت بالمطورة لأنها كانت امتداداً للتجربة الأولى ومنبثقة منها .
التجربة الثالثة :

تتمثل بالمدرسة الثانوية العامة الحالية . تشكلت هذه المدرسة بعد أن تم وقف العمل بنظام الساعات المعتمدة اعتماداً من العام الدراسي ١٤١٢هـ ،
والأخذ بنظام الحصص وفق الأقسام التالية : قسم العلوم الشرعية
والعربية ، قسم العلوم الإدارية والإجتماعية ، قسم العلوم الطبيعية ، قسم العلوم التطبيقية (التقنية) .

ويمكن أن يطلق على المدرسة الثانوية العامة السعودية الحالية اسم المدرسة الثانوية الشاملة ، وذلك - كما أسلفنا - لأنها تضم طلاباً من مختلف القدرات والبيول والشرائح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ،
ومناهجها تضم الثقافة النظرية الاكاديمية إلى جانب الثقافة المهنية والفنية .

٢- الاتجاه إلى تصفية مدارس التعليم الفني والمهني على مستوى المرحلة الثانوية من أجل توسيع القاعدة الثقافية المشتركة لطلاب التعليم الثانوي وإلغاء الثانوية القائمة بين التعليم العام والتعليم الفني .
والتوسع بالتعليم الفني والمهني التخصصي على مستوى كليات متوسطة تقنية، وكليات تقنية ذات أربع سنوات ، وكليات أخرى في الجامعات السعودية .

٤- نظام المقررات الدراسية :

يهدف نظام المقررات الدراسية إلى التخفيف من حدة النمطية التي يتسم بها التعليم الثانوي التقليدي التي تلزم جميع الطلاب بدراسة نفس المقررات ، وهذا النظام يسمح للمطالب أن يختار العبة الدراسي الذي يلائمه من حيث عدد المقررات ونوعها ومن مزايا هذا النظام أنه يراعي الفروق الفردية بين الطلاب من حيث مستوى تفهمهم وقدراتهم على التحصيل ، مما قد يقلل من نسبة الفشل الدراسي . وتجيز بعض الأنظمة التعليمية مبدأ اختيار بعض المقررات الدراسية بقدر محدود وبايجاز شديد يمكن تعريف نظام المقررات الدراسية على أنه نظام مرز يحول النظام السنوي أو الفصلي إلى نظام ساعات دراسية فقط . وقد حصل لدينا عكس ذلك حين تم إلغاء التعليم الثانوي المطور الذي يعتمد نظام الساعات واستبداله بالثانوية العامة الحالية التي تعتمد النظام الفصلي .

وإيضاً - العقبات التي نحد من فاعلية تنويع التعليم الثانوي :

١- البنى المدرسي المناسب : إن الإقبال الكبير والمتزايد على التعليم وحرص المسؤولين من التعليم في هذه البلاد على توفير التعليم لكل المواطنين في شتى أنحاء المملكة المتراصة الأطراف ، أدى إلى صعوبة توفير المباني المدرسية المناسبة . وعلى الرغم من أن الوزارة جادة في بناء المدارس الحكومية المناسبة ووضع الخطط الكفيلة بالقضاء على مشكلة المدارس

المستأجرة إلا أن ذلك لن يتحقق في المستقبل القريب . علماً بأن مبنى المدرسة الثانوية المناسب للتخصصات المتعددة ينبغي أن تتوفر فيه أمور عدة منها : ورش عمل ، ومعامل ومختبرات ، ومكتبة مركزية ، وصلات للعروض ، وصالة ألعاب رياضية ، وملاعب مكشوفة، ومسرح، وقاعة للاحتفالات ، ومطعم ، وغرف وقاعات للأنشطة المختلفة .

٢- عدم تزويد طلاب المرحلة المتوسطة والصف الأول ثانوي بالثقافة المهنية واكسابهم الاتجاهات السليمة في حب العمل وتقديره أدى إلى تهاقتهم بشكل غير متوازن على التخصصات النظرية في المرحلة الثانوية واهمال التخصصات المهنية والتطبيقية لجهلهم الكامل بها . وقد أدى هذا الوضع إلى أن يتجه التعليم باتجاه معاكس لما تنادي به خطة التنمية السادسة(١٥) .

٣- ضعف دور نظام التوجيه والارشاد التربوي والمهني في اكتشاف قدرات وامكانات الطلبة وتوجيههم لما يناسبهم من تخصصات التعليم الثانوي وخاصة التخصص التقني . كما أن عدم وجود سياسة قبول واضحة أسهمت في اختيار الطالب للتخصص الذي قد لا يتناسب وقدراته وحاجة مجتمعه ، مما نتج عنه عدم التوازن في إعداد الطلبة الملتحقين بتخصصات المدرسة الثانوية وزيادة نسب الرسوب والتسرب الذي أثر سلباً على الكفاءة الداخلية لهذا النظام .

٤- تأثير التعليم الجامعي السلبي على مستوى التعليم الثانوي وذلك من خلال ما يلي :

أ - يستقبل التعليم الجامعي طلبة في تخصصات أكاديمية لا يحتاجها المجتمع، وقد نبه ديوان الخدمة المدنية على هذه المشكلة في عام ١٤٠٧هـ .

ب - يمنح التعليم الجامعي مكافآت شهرية وتسهيلات أخرى لجميع الطلبة بغض النظر عن ترتيب الأولويات لما تحتاجه خطط التنمية .

ج - يبالغ التعليم الجامعي في إعداد معلمين متخصصين في مادة محددة ، وتنظيم المناهج بأسلوب المواد الدراسية المنفصلة التي تتماشى مع توجهات التعليم الجامعي مما أدى إلى زيادة عدد المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية .

٥ - المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة يصعب معها افتتاح مدارس ثانوية بتخصصات مناسبة، حيث أن فتح مدارس بمواصفات جيدة في مثل هذه المناطق (وهي كثيرة) سوف يؤثر سلباً على كفاءة التعليم نتيجة لزيادة التكلفة المادية .

٦- عدم قيام الجامعات بدورها المطلوب تجاه إعداد معلمي التخصصات الفنية والمهنية، وعدم الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث لتطوير نظمته وبرامجه وتدريب كوادره الإدارية والفنية سوف يكون له أثر في عدم القدرة على التوسع والانتشار بالدرجة التي تتطلبها الخطط الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

٧- ضعف الصلة بين التعليم الثانوي ومؤسسات الانتاج ، حيث ينبغي أن تسهم تلك المؤسسات في إتاحة الفرصة لطلبة الثانويات، تخصص تقني وإداري، في الزيارات الميدانية والتدريب وتقديم استشارات وإعانات وذلك ضمن خطة واضحة ومتفق عليها بين الجهات المعنية .

٨- وجود ثنائية في التعليم الثانوي تتمثل في مدارس المؤسسة العامة للتعليم الفني والمدارس الثانوية العامة ذات التخصصات التقنية والإدارية . أن مثل هذا الواقع سوف يكون له أثر سلبي في إقبال طلبة التعليم العام على التخصصات التقنية والإدارية ، وذلك لما صاحب هذا النوع من التعليم من نظرة اجتماعية متدنية خلال العقود الماضية .

خامساً- التصور الهامول للتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية:

إن التصور الذي أسمى إليه في هذه الورقة لا يخرج عن إطار التعليم الثانوي العام الحالي ذي التخصصات المتعددة، وذلك ظناً مني أن المسؤولين في وزارة المعارف لم يتوصلوا إلى الصيغة الحالية للمدرسة الثانوية عن طريق الصدفة بل هي نتيجة لجهود مكثفة وتجارب وممارسات وتقويم ومتابعة استمرت حوالي ربع قرن تقريباً . وبدأت وزارة المعارف محاولاتها الجادة في تغيير الصيغ التقليدية لنظام التعليم الثانوي في المملكة خلال خطة التنمية الخمسية الأولى ١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ ، فأثمرت تلك المحاولات في إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة عام ١٣٩٥هـ ، وأستمرت تلك الجهود الخيرة في الدراسة والبحث والتجريب حتى توصلت إلى إنشاء المدرسة الثانوية المطورة ثم المدرسة الثانوية العامة ذات الشعب المتعددة . إن جميع هذه الصيغ الجديدة للمدرسة الثانوية السعودية (الشاملة ، المطورة ، العامة ذات الشعب) هي تمثل نوع من أنواع التعليم الثانوي الشامل الذي أخذت به أغلب دول العالم وخاصة الصناعية منها وذلك لاصلاح بنية التعليم الثانوي وتطويره .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن المشكلة ليست في بنية التعليم الثانوي العام وهيكله ، أي أن المشكلة ليست مشكلة شكل أو هيكل بل هي مشكلة مضمون هذا التعليم من ناحية وعلاقة التعليم الثانوي العام بغيرها من ناحية أخرى . فعملية إصلاح التعليم الثانوي وتطويره هي مسؤولية جهات عدة تمثل وزارة المعارف إحدى هذه الجهات المهمة . وكما هو معروف التعليم الثانوي يؤثر ويتأثر في المراحل التعليمية السابقة واللاحقة ويشترك مع التعليم الموازي (التعليم الثانوي الفني بخاصة) ببعض الأهداف والمهام ، ويمد مؤسسات الانتاج ببعض مخرجاته . إن ضعف التنسيق والتعاون بين هذه الجهات وغيرها تقلل من فرص نجاح محاولات وزارة المعارف في تحقيق أهدافها المرجوة .

ومما يدل على ذلك هو أن المسؤولين في وزارة المعارف وضعوا صيغاً جديدة للتعليم الثانوي العام وجيده من وجهة نظري ، إلا أن التعليم الثانوي ظل

أكاديمياً في توجهاته وأستمر يمارس دوره الأساس التقليدي في إعداد خريجه إلى التعليم الجامعي ولم يحقق أهدافه في تزويد المجتمع السعودي بما يحتاجه من قوى بشرية مدربة تسهم في بنائه وازدهاره .

ولكي يحقق التعليم الثانوي أهدافه الأساسية التالية : الإعداد الجيد لمواصلة التعليم الأعلى ، الإعداد المناسب لبدايات المهن ، الإعداد للمواطنة الصالحة ، ينبغي لهذا التعليم أن لا يكتفى بتصميم الأطر وتعديل هيكل التعليم الثانوي فقط بل يبحث في مكونات العملية التعليمية التعلمية مثل : المناهج الدراسية، وطرق التدريس ، وأساليب التقويم ، ومعايير اختيار المدرسين والقيادات التربوية وأساليب تدريبهم أثناء الخدمة ، واختيار العناصر البشرية في مجال التوجيه والارشاد التربوي والمهني وتفعيل دورهم ، وسياسات قبول مدروسة .

ولعله من المفيد أن أخص وجهة نظري الخاصة باصلاح التعليم الثانوي على النحو التالي :

١- تصفية التعليم الثانوي الفني والغائه تماماً مع وجوب التوسع في التعليم الفني على المستوى الجامعي . والأسباب الداعية إلى تصفيته على المستوى الثانوي هي :

١- أن التطور الكبير والمتسارع الذي تعيشه المملكة في القطاعات المختلفة جعل من الصعوبة بمكان التوقع بما تحتاجه المهن والحرف من مهارات ومعارف في المستقبل القريب . وأصبحت عملية إعداد الطلبة إلى مهنة أو حرفة محددة هي ضرب من المجازفة ، فضلاً عن أن الإنسان العصري يميل إلى أن يغير مهنته أكثر من مرة خلال فترة حياته الوظيفية وعليه ينبغي أن يعد الطالب لبدايات المهن أو الحرف في المدرسة الثانوية العامة من خلال تركيزه على الأساسيات في المجال المهني .

ب- القضاء على النظرة الاجتماعية الدونية التي صاحبت التعليم الثانوي المهني .

- ج - القضاء على الثنائية بين التعليم الثانوي العام والفني ، وتحديد جهة حكومية واحدة مسؤولة عن التعليم الثانوي . وبذلك يمكن القضاء على الفصل اللامنطقي بين التعليم الثانوي العام والفني .
- د - القضاء على التفاوت في طبيعة الثقافة العامة المقدمة للناشئة في المرحلة الثانوية سيكون لها أثر إيجابي في تجانس المواطنين وتوحيد غاياتهم .

أما بالنسبة للمستوى الجامعي فينبغي للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني أن تتوسع كثيراً وبصيغ مختلفة مثل : كلية متوسطة تقنية ، كلية تقنية ذات أربع سنوات ، وأن يسمح لطلبة التعليم الثانوي العام تخصص تقني وإداري في الالتحاق بهذه الكليات . وفي ذلك اسهام في القضاء على النظرة التقليدية الشائعة بين الناس ، ومفادها أن طلبة التخصصات المهنية لا يستطيعون مواصلة تعليمهم الأعلى .

- ٢- تطعيم منهج المرحلة المتوسطة ببعض المقررات المهنية يحقق الاتي :
- أ - يكتشف الطالب ميوله وقدراته الحقيقية نحو التخصصات التقنية والمهنية فيلتحق بها في المرحلة الثانوية عن قناعة .
- ب - قد تكون المرحلة المتوسطة هي آخر مراحل التعليم بالنسبة لبعض الطلبة ، وبالتالي فإن تعلم بعض المهارات المهنية أمر مفيد في حياتهم .
- ج - يمكن للطلاب أن يستفيد مما تعلمه ويفيد أسرته حتى وأن تخصص مستقبلاً بأحد التخصصات النظرية .

- ٢- أن تأثير التعليم الجامعي المتخصص على التعليم الثانوي العام يتجلى بكثرة عدد المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية عامة والصف الأول خاصة ، حيث أن التعليم الثانوي تبني تنظيم مناهجه بأسلوب المواد الدراسية المنفصلة . وقد عرف عن هذا النوع من التنظيم بأنه قديم وله

سلبيات كثيرة وخاصة عندما يستخدم في التعليم العام . ولكون التعليم الثانوي تعليماً عاماً فينبغي أن تنظم مناهجه بأسلوب المجالات الواسعة أو المواد المندمجة . وعندما تنظم مناهج المرحلة الثانوية بأسلوب المواد الدراسية المندمجة فإنه يمكن على سبيل المثال : جمع كل مواد اللغة العربية في مقرر واحد يطلق عليه مقرر عربي وهكذا بالنسبة لمواد العلوم والاجتماعيات والدراسات الاسلامية ، وبالتالي سوف يتحقق أمرين : أولهما تقليل عدد المقررات الدراسية ، وثانيهما الحد من الحواجز المصطنعة بين أجزاء المجال العلمي الواحد والسعي إلى تكامل المعرفة الانسانية .

٤- أن التأثير القوي الذي يمارسه التعليم الجامعي على التعليم الثانوي أحبط الكثير من محاولات التجديد في هذه المرحلة، وهنا نسوق بعض الأمثلة :

- أ - يشجع التعليم الجامعي الطلاب على الإلتحاق في تخصصات نظرية لا يحتاجها المجتمع وذلك بصرف المكافآت الشهرية .
- ب - يصر التعليم الجامعي على تزويد التعليم العام بمدرسين متخصصين في تخصصات دقيقة من أجل تأكيد توجهاته .
- ج - مشاركات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تأليف بعض الكتب المدرسية المقررة ، وفي الأسر الوطنية ، وفي اللجان والندوات والدراسات ذات العلاقة بالتعليم العام . أن مثل هذه المشاركات لها أثر في تغيير طبيعة التعليم الثانوي العام غير المتخصص .

إن تأثير التعليم الجامعي السلبي على التعليم الثانوي في عدم توازن اعداد الطلبة الملتحقين في تخصصاته المختلفة واضح للمختصين والمهتمين، حيث أشارت دراسة إلى أن تغيير شروط القبول في الجامعات الأمريكية أدى إلى أن يقفز عدد الطلبة في البرنامج العام في المدارس الثانوية من ١٢٪ إلى ٤٢,٥٪ بالمائة وكان ذلك على حساب التخصص الأكاديمي والتخصص المهني (١٦) .

٥- ضرورة أن يتوسع التعليم الجامعي في تقديم برامج لمدة عامين (كلية متوسطة) ، أو أقل في تخصصات متنوعة : كالطب البشري ، والمعلم الطبية المساعدة ، وعلم الحاسب الالى ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم الإدارية ، واللغات ... الخ . حيث أن مثل هذه التخصصات يحتاجها المجتمع أكثر من احتياجه لمستوى بكالوريوس . وما يميز هذا الاتجاه ما ذكره الدكتور محمود سفر في الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية بالبحرين هو د إن أمة تحاول أن تبني لنفسها قلعة علمية وتكنولوجيا يجب أن توجه ٨٠٪ من أبحاثها لأعمال حرفية ، ٢٠٪ لأعمال فنية ، ٥٪ للمعلم والبحوث ٥٪ لشحن الفعالية الروحية للامة(١٧).

٦- إن بناء نظام توجيه وارشاد تربوي ومهني في مراحل التعليم العام المختلفة على أسس علمية واختيار عناصره بعناية فائقة سوف يسهم، بإذن الله، في تحسين نوعية التعليم . حيث أن نظام التوجيه والارشاد التربوي والمهني يمثل العمود الفقري لكيان التعليم . أن نظام التوجيه المؤسس بشكل صحيح يسهم في المتابعة المستمرة والعمل الدؤوب والملاحقة الدقيقة واستخدام الاختيارات الملائمة في مجالات التحصيل الدراسي والبيول والواهب الشخصية من أجل اكتشاف مواهب وقدرات وميول الطلاب العلمية والمهنية والعمل على توجيهها الوجهة السليمة بما يعود بالنفع على المتعلم من جهة وعلى خطط التنمية من جهة أخرى .

٧- إن تطبيق التعليم الثانوي ذي التخصصات المتعددة في كافة أرجاء المملكة العربية السعودية بنفس الطريق والأسلوب أمر يرفضه الواقع ، لأن المملكة العربية السعودية متراصة الأطراف وبعض مناطقها قليلة الكثافة السكانية . وقد عرف عن المدارس الثانوية ذات التخصصات المتعددة على أنها مدارس المدينة لأنها مكلفة مادياً ، أما المناطق قليلة الكثافة السكانية فلها مدارسها الخاصة بها . وفي ضوء ذلك أرى ما يلي :

- إنشاء ورش مجهزة بكل المعدات والتجهيزات اللازمة في كل مدرسة ثانوية هو اتجاه مثالي إلا أنه مكلف كثيراً خاصة بالنسبة للمدارس ذات الإعداد القليلة .
- إنشاء مجمعات مركزية للورش تخدم مجموعات من المدارس هو اتجاه مناسب لمدارس المدن الكبيرة في المملكة ، إلا أنها غير مناسبة لمدارس القرى والهجر .
- استخدام ورش سيارة متنقلة بغرض تقديم الخدمات للمدارس المتباعدة جغرافياً ، هو اتجاه مناسب لمدارس القرى والهجر .
- استخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة في تدريس الجزء النظري من مواد القسم التقني والإداري .

ويمكن لوزارة المعارف أن تكتفي حالياً بنشر المدارس الثانوية ذات التخصصات المتعددة في المناطق ذات الكثافة السكانية المتوسطة والعالية وذلك للأسباب التالية :

- تمثل نسبة عالية من سكان المملكة .
- قربها من مؤسسات الانتاج والقطاع الخاص سوف يسهم في دعمها .
- ذات جدوى اقتصادية مناسبة لأنها تخدم أعداد كبيرة من الطلاب .

أما بالنسبة للمدارس الثانوية في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة فيجب أن ترتبط بمدرسة المدينة الكبيرة بأهداف موحدة وثقافة نظرية ومهنية مشتركة من أجل بناء المواطن السعودي الصالح . وأن يتم التوسع في تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المدارس الثانوية عامة ومدارس القرية خاصة لتعكس احتياجات المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة .

المراجع

- ١- مرسى ، محمد منير . التعليم في دول الخليج العربية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٤٠٩هـ ، ص ١٤٣ .
- ٢- الصانع ، محمد عبد الله وآخرون . «الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربي - دراسة مسحية وثائقية» ، المجلد الأول ، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، الكويت ، ١٤٠١هـ .
- ٣- البسام ، عبدالعزيز . المدرسة الثانوية الشاملة نموذج لتجديد التعليم الثانوي في البلاد العربية ، حلقة المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني في البلاد العربية ، جامعة الدول العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التربية - عمان ٢٥ - ١٩٧٢/١١/٣٠م ، ص ١٢٢ .
- 4 - Durkheim, Emile. The Evolution of educational thought translated by peter collin - London : Routledge and kegan, 1977.
- ٥- الصانع ، محمد عبد الله وآخرون . «الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربي، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
- ٦- عبد المعطي ، يوسف . «الاتجاهات الحديثة نحو تكامل التعليم العام والتعليم الفني» من قضايا التعليم الفني في البلاد العربية، إجتماع المسؤولين عن التعليم الفني في البلاد العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ، ٢١ - ١٣٩٩/١٢/٢٦هـ تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٠م ، ص ٢٧ .
- ٧- البسام ، عبد العزيز . المدرسة الثانوية الشاملة نموذج لتجديد التعليم الثانوي في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .
- ٨- نعمان ، فضل . التعليم التقني والمهني : الاتجاهات السائدة في العالم والمنطقة العربية مع التركيز على منطقة الخليج . ورقة مقدمة لندوة التعليم التقني والفني في دول الخليج العربي التي ينظمها مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ، البحرين ٩ - ١١ إبريل ١٩٨٥م ، ص ٥ .

- 9- Final reports for experts and counterparts staff on general technical education and teacher training . Torino, Italy : 25 - 30.
- ١- الباطين ، عبد العزيز . إدخال التربية المهنية في مناهج المرحلة المتوسطة العامة للبنين في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٤١٤هـ ، ص ٢٢ .
- ١١- الباطن ، عبد العزيز . نفس المرجع ، ص ٢٢٣ .
- ١٢- وزارة المعارف ، التطوير التربوي ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي ، إحصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، الرياض ، ١٤٠٥هـ ، ص ٢٢ .
- ١٣- متولي ، مصطفى محمد . تقويم التجارب المستحدثة في تنويع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١٦هـ ، ص ٤٣ .
- ١٤- عبد المعطي ، يوسف . رحلة إلى المدرسة الشاملة ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٨م، ص ١٠٧ .
- ١٥- المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة ، ١٤١٥- ١٤٢٠هـ ، مطابع وزارة التخطيط ، ص ٣٠٦ .
- 16- Boyer, Ernest L. High school: A report on secondary education in America . Harper and Row, New York, 1983, p. 79.
- ١٧- سفر ، محمود محمد . «التكنولوجيا - نقل أم استنابات؟» الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ، البحرين، ١٩ - ١٢ ربيع الأول ١٤٠٢هـ ، ط ٢ الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٥هـ ، ص ١٩٩ .